بها ما يقتضي وجوب الغسل بالتهاقوله اشوبري الولادة اي انفصال
جميع الولد قال سم الوجه فيما لو خرج بعضه وكان البعض
داخلا والبعض خارجا هل يقع الصلاة معه نظرا الى انه لم
يتحقق اتصاله بنجس مع قولهم بطهارة رطوبة المخرج اولا يصح
تمم نظرا هاج والظر الثاني لاتصاله بنجس فرع سيلم رحما
لو عض رجل كلبا كلب رجلا فخرج من فرجه حيوان صغير
على صورة الكلب مما يقع كثيرا فهل هذا الحيوان نجس نظرا
لصورته وهل يجب الغسل نظرا لكونه ولادة فاجاب بقوله
الذي يظهر انه غير نجس لانه لم يتولد من ما الحلب نقم
منه نجسه ولا كلام وانه لا يجب معه غسل لان الولادة
المتنقضية للغسل من الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج
بعض ودمن الخوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان
تولد من الخوف وخرج منه قال الشامل سم على حج وشملت
الولادة ولادة احد توءمين فيجب بها الغسل وتصح قبل ولادة
الاخر اي حيث لم ترد ما معتبرا وهو الظم لانها ولادة تامة
والدم المعتبر هو المسوق عن فعل ولد اذا ولدت اخر وجب
عليها الغسل وهكذا قال الشوبري فيما كتبه على المنهج ولو ولدته
من غير طريقه المعتاد فالذي يظهر وجوب الغسل اخذا
مما قالوه من ثبوت امية الولد به ومما عتقه الشيخ مر فيما لو قال
ان ولدت فانت طالق فالقته من غير طريقه المعتاد حيث
يقع فالمجرد وقد يجعله عدم وجوب الغسل لان علته خروج المني
ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الاصلي وقد
يفرق بينه وبين ما مر لهما قاله ق اي وقوله ويفرق بينه

اي

اي بينه عدم وجوب الغسل وبين ثبوت امية الولد ووقوع الطلاق
وصورة الفرق ان امية الولد منوطة بالولادة وقد حصلت
ولو من غير طريقها المعتاد ووجوب الغسل بخروج المني من طريقه
ولم يوجد فلت وقد يرد الفرق ويقال بوجوب الغسل بانه انما
وجب هنا للولادة لا للخروج المني بقيده الذي ذكره فالولادة غير
خروج المني والغسل يجب بكل منهما فاذا كان الخارج منيا تقيد
محله كما ذكر والولادة لا تتقيد اذ المقصود بخروج الولد
اي محل قال الشامل ذكر ذلك م د وعبارة الاطف وينبغي ان ياتي
فيه ما تقدم في التفصيل في انسداد المخرج اي بين الاصلي
والعارض فان كان الانسداد اصليا قيل لها ولادة وكانت
موجبة للغسل والا فلا لان خروج الولد من جنبها مثلا مع
انفتاح فرجها لا يسمى ولادة وشملت الولادة له ما كان
الولد على غير صورة الادمي حيث علم انه اصل ادمي هو وقد
وقع السؤال عن ولادة مريم لعيسى الصلاة والسلام هل هي
من الطريق المعتاد وعبارته وولادة عيسى من المحل المعتاد
ولام الله المحل واعاده كما كان وما وقع في بعض التفاسير
من انها ولدته من جنبها لا على طريق الولادة المعتادة
فلا يعول عليه ولا يصح ذكره الخ اهـ بحروفه وانما ذكرت
ذلك لانه قل من ينبه عليه فاحفظه واختلف العلماء في مدة
حمل مريم بعيسى فقيل ستة اشهر وقيل ثمانية وقيل تسعة
وقيل ساعة وقيل ثلاث ساعات وهو الصحيح وصحح ابن
دحية في فوائد المرقين والفريين بانه خلق لوقته
وساعته عنه الزاهد وصعقة عند الزوال وهي بنت عشر